

الإيجار التمويلي كمدخل لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

أسامة حسين الرواشدة¹
ياسين كاسب الخرشه²

المخلص: هدفت الدراسة الى التعرف على دور التأجير التمويلي في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة الاردنية الهاشمية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما استخدمت الاستبيان الذي تم تصميمه وفقا لأهداف وفرضيات الدراسة في جمع المعلومات، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات التي تقدم التأجير التمويلي، وتم اختيار عينة الدراسة والتي بلغت 110 من العاملين في المؤسسات التي تقدم التأجير التمويلي. وقد استخدمت الدراسة البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية في تحليل البيانات المجمع. وتوصلت الدراسة الى وجود مبررات للجوء الى التأجير التمويلي من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما توصلت الى ان التأجير التمويلي يعمل على دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما توصلت الدراسة الى وجود بعض المعوقات تحد من استخدام التأجير التمويلي في الاردن لتمويل المشروعات الصغيرة. وقد اوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق استخدام التأجير التمويلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاردن لما لهذا التمويل من أثر كبير على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها، كما اوصت الدراسة بضرورة تفعيل التأجير التمويلي كأداة تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة عدد الجهات المتخصصة في التأجير التمويلي وتسهيل اجراءات التمويل بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: التأجير التمويلي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

Financial Leasing as an Approach to Support and Develop Small and Medium Enterprises in Jordan

Osamah Rawashdeh
Yasin kasib Kharashih

Abstract: The study aimed at investigating the financial leasing as an approach for supporting and development of small and medium enterprises in the Hashemite Kingdom of Jordan. The study used the descriptive analytical method. A questionnaire was designed according to study objectives and hypotheses for information collection. The study sample was selected randomly from institutions employees that provide financial leasing for small and medium projects. The study sample consisted of 1110 employees. Statically analysis were used to analyze the collected data. The study revealed that there are justifications for resorting to financial leasing by small and medium enterprises. It also revealed that finance lease support and develop small and medium enterprises. The study also indicated that there are some obstacles that hinder the use of financial leasing in Jordan to finance small projects. The study recommended the necessity of extending finance leasing to small and medium enterprises, increasing the number of specialized entities in financial leasing and facilitating financing procedures. For small and medium-sized enterprises.

Keywords: Leasing, Small and medium enterprises

¹ أستاذ التمويل المشارك، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، rawashdehosamah@gmail.com
² أستاذ ادارة الاعمال المشارك، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، yasin_kasib@yahoo.com

المقدمة

توجه الحكومات في جميع أنحاء العالم اهتمامها إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويعود ذلك إلى إدراك الحكومات فشل محاولات تعزيز التقدم الاقتصادي بإنشاء صناعات كبيرة لتحسين مستوى معيشة الكثير من السكان وهذا أدى بالطبع إلى اعتبار المشروعات الصغيرة والمتوسطة عنصر هام في التنمية الاقتصادية. وإضافة لذلك أدى الاهتمام الأخير بخلق فرص عمل مدرة للدخل وخاصة في البلدان النامية إلى تحفيز الاهتمام بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تزايد في وعي المجتمعات الدولية والوطنية بالدور الهام والإمكانات التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية. حيث يعتبر هذا القطاع حالياً المصدر البديل والأهم لخلق فرص العمل في المستقبل. يتميز السوق في العديد من البلدان النامية بنقص حاد في عدد كبير من السلع وهذا دفع الاتجاه نحو الإنتاج في المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام عمليات كثيفة العمالة. حيث إن هذه المشروعات قادرة على الوفاء أو تلبية الاحتياجات المحلية كما أنها تستجيب بسرعة لمتطلبات السوق وهذا بدوره فرض ضرورة تصميم السياسات المالية بطريقة تدعم هذا الدور وتوفر الحلول للعوائق المحتملة أو المشاكل الناتجة عنها.

بدأت محاولات جادة من قبل معظم الحكومات، لا سيما في البلدان النامية، لتحديد المشاكل الرئيسية لهذا القطاع ومحاولة التغلب عليها للسماح لهذا الجزء من لعب دوره المتوقع. ويعتبر تمويل مشاريع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم القضايا الرئيسية التي تواجهها حكومات البلدان النامية. فعالية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل من خلال تمويل الديون، والتي تمثل في غالبيتها الأموال المقترضة سواء من البنوك أو أي مؤسسات مالية أخرى.

وفي الأردن تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل أهمها: ضعف توجه المجتمع نحو الاستثمار، وضعف القدرة التنافسية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة نسبياً وعدم توفر الضمانات اللازمة من قبل أصحاب المشروعات، وضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية، ونقص الخبرة عند أصحاب المشروعات.

وبالنسبة للتأجير التمويلي في الأردن لم يكن هناك خدمة التأجير التمويلي حتى عام 1998، وقد تم إدخال هذا النشاط سنة 2002، بعد بإصدار قانون التأجير التمويلي رقم (16) لسنة 2002م، وتم إصدار التعليمات الخاصة بذلك وقد تم تعديل هذا القانون بإصدار القانون المعدل لقانون التأجير التمويلي في 2003/4/15 م. وقد سمح هذا القانون بإنشاء شركات متخصصة بعقود التأجير التمويلي، التي تقوم بتقديم خدمات التأجير التمويلي إلى جميع القطاعات (قانون التأجير التمويلي، رقم 16 لسنة 2002م).

مشكلة الدراسة

تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل لتحقيق النمو المستهدف وتطوير مشاريع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا فإنها تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية مثل القروض المصرفية وتمويل الأسهم في أنشطتها التجارية (Beck, 2014)، ومع ذلك، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية التي تحصل على التمويل الخارجي تواجه مشكلات متعددة في الحصول على التمويل الخارجي (Helmut, 2015). لذلك فإنها تسعى وبشكل دائم إلى زيادة أصولها وذلك من خلال البحث عن طرق تمويل أكثر فعالية من الطرق التقليدية والمتمثلة بالقروض طويلة وقصيرة الأجل.

ومن بين هذه الطرق التأجير التمويلي، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في بيان مدى نجاعة هذا الاعتماد وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

هل يعمل استخدام التأجير التمويلي على دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن؟

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات التالية:

1. ما هي اسباب اللجوء الى استخدام التأجير التمويلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
2. هل يقدم التأجير التمويلي الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
3. هل يعمل التأجير التمويلي على تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة؟
4. هل يواجه استخدام التأجير التمويلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعض المعوقات؟

اهداف الدراسة

يتركز هدف الدراسة في التعرف على ما يلي:

1. القاء الضوء على مفهوم التأجير التمويلي، وتوضيح أهميته وبيان ميزاته وعيوبه مقارنة بالأساليب التمويلية الأخرى.
2. معرفة مبررات استخدام المشروعات المتوسطة والصغيرة للتأجير التمويلي.
3. بيان تأثير التأجير التمويلي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. تحديد اهم المعوقات التي تحد من استخدام التأجير التمويلي.

أهمية الدراسة :

تتبع اهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناول والمتمثل في التأجير التمويلي ودوره في تمويل بعض ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير بعض الاصول اللازمة لهذه المشروعات من خلال استئجارها لدى الحاجة لها، بالإضافة الى قلة الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة فضلا عن امكانية الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل اليها.

الإطار النظري

مفهوم التأجير التمويلي

تتعدد تعريفات التأجير التمويلي فيعرف بانه "وسيلة تمويل بمقتضاها تقوم مؤسسة مالية بتأجير بعض التجهيزات، والآلات إلى عملائها، مع تطبيق أحكام عقد الاجار في العلاقة بينهما" (بحيث، 2011، ص20).

وقد عرف المشرع الاردني التأجير التمويلي في القانون رقم (45) لسنة 2008 م بأنه " يكون العقد عقد تأجير تمويلي، إذا تحقق فيه الشرطان التاليان وبغض النظر عن شموله او عدم شموله لخيار الشراء: أن يكون تملك المؤجر للمأجور من المورد بهدف تأجيره بموجب عقد التأجير، وأن يلتزم المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالمأجور مقابل بدل الايجار.

والتأجير التمويلي هو عقد يلتزم من خلاله المستأجر بالدفع للمؤجر سلسلة من الدفعات الدورية التي تزيد قيمتها الإجمالي عن ثمن شراء الأصل وعادة ما يمتد العقد ليغطي الجزء الكبير من الحياة الاقتصادية للأصل أي بمعنى آخر أن التأجير التمويلي هو التزام تعاقدي بين المستأجر والمؤجر حيث يقوم المستأجر بدفع اقساط الإيجار للمؤجر مقابل حصوله على حق الإنتفاع من الأصل موضوع التعاقد وبذلك يحتفظ المؤجر بالملكية القانونية للأصل، هذا فضلا عن أن طرفي العقد لا يمكنهما فسخ العقد كما لا يحق للمستأجر ان يعيد تأجير الأصل دون الحصول على إذن المؤجر (بارود، 2011)

انواع التأجير

هناك خمسة أشكال من التأجير تشمل: عقود الإيجار، الإيجار التشغيلي، الشراء الإيجاري، الرافعة المالية، البيع والإيجار (الطراونة، 2016):

- أ. **التأجير التمويلي** التأجير التمويلي هو الشكل الأكثر شيوعاً للتأجير حيث من خلال التأجير التمويلي تستطيع الشركات تمويل الملكية النهائية للمعدات،
- ب. **التأجير التشغيلي**: في حالة التأجير التشغيلي، لا يمول المستأجر شراء المعدات، ولكنه يدفع مقابل الاستخدام النهائي للمبنى وصيانته مرة أخرى من خلال مبالغ القسط ويقوم المستأجر بتسديد دفعات التأجير على مدار فترة الإيجار بالكامل مقابل حقوق استخدام أصل التأجير
- ج. **شراء الإستهجار** يشترط عليه شراء التأجير وتتم الدفعات بسعر متفق عليه ولمدة متفق عليها، ولكن الفرق المهم هو أن ملكية الموجودات تمر تدريجياً إلى العميل مع كل دفعة إيجار.
- د. **الرافعة المالية التأجير التمويلي** يشبه الأنواع السابقة للتأجير. ومع ذلك، فإنه ينطوي على ثلاثة أطراف حيث يرتب المؤجر لاقتراض جزء من الأموال المطلوبة (الطرف الثالث المقرض).
- هـ. **بيع واستئجار** تتم عملية البيع والإيجار عندما تقوم الشركة ببيع أصل تملكه لشركة أخرى وتقوم في نفس الوقت بتوقيع اتفاقية مع هذه المؤسسة استئجار هذا الأصل لفترة محددة وتحت شروط معينة. ويتميز هذا النوع من التأجير بأن المستأجر يتلقى مبالغ نقدية من البيع.

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لإختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة مؤسسات مملوكة للقطاع الخاص تم انشاؤها لأغراض إنتاج سلع أو خدمات من أجل الربح. وتختلف معايير تصنيف مؤسسات الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر (Aremu & Adeyem, 2011) وتشمل هذه المعايير المحددة: حجم رأس المال المستثمر، عدد الموظفين حجم المبيعات أو حجم المبيعات وقيمة الأصول ولا يزال الاعتماد على المعايير المحددة أعلاه لتصنيف مؤسسات الأعمال التجارية في إطار المشاريع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يختلف في جميع أنحاء العالم ولا يوجد هناك مقاييس تتعلق بالعدد الدقيق للموظفين، أو حجم رأس المال المستخدم، أو حجم المبيعات أو قيمة الأصول التي تؤهل مؤسسة أعمال لتكون شركة صغيرة الحجم. (Ojeka & Mukaro, 2011)، وتعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها "المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال والمتوسطة هي التي يعمل بها ما بين عشرة إلى 99 عامل وما يزيد عن 99 عاملاً تعد مؤسسات كبيرة (طشطوش، 2012).

ويمكن تعريف المشروع الصغير: بأنه "كيان اقتصادي أو وحدة اقتصادية تتألف من مجموعة من وبرامج وأشكال تنظيمية محددة لتحقيق العناصر البشرية يستخدمون وسائل وطرق مختلفة وفق سياسات وإجراءات أهداف لهذا الكيان وأهداف المالك، وأهداف المدراء، وأهداف العاملين، إلى جانب الاهداف الاجتماعية" (النمروطي وصيدم، 2013، ص4)

اهمية الإيجار التمويلي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتبع أهمية الإيجار التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للأسباب التالية (فوزية، 2015)

1. تلبية الاحتياجات المؤقتة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
2. يعمل التأجير التمويلي على نقل مخاطر التقادم من المستأجر إلى المؤجر.
3. يحقق طرفي التأجير التمويلي (المستأجر والمؤجر) مزايا ضريبية بسبب عملية الاستئجار
4. يساعد التأجير التمويلي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على المعدات والتجهيزات الحديثة التي لا تسمح إمكانيات هذه المشروعات شرائها أو عدم القدرة على الاقتراض من البنوك التجارية.

5. يعزز التأجير التمويلي من قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التوسع وإضافة خطوط إنتاج جديدة وزيادة حجم أنشطتها.

الدراسات السابقة

دراسة العوض وابو كركي (2017) هدفت إلى التعرف على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد توصلت الدراسة إلى إن المشاريع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان تعاني من نقص في مستوى السيولة والذي يحد من تطور وتقدم هذه المشروعات

دراسة (Muhammad, et al , 2017) هدفت هذه الدراسة الى تقييم تأثير التأجير التمويلي على الأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في باكستان. توصلت الدراسة الى وجود ارتباط إيجابي وهام بين العائد على الأصول (ROA) والايجار التمويلي وكذلك وجود علاقة إيجابية وهامة بين العائد على حقوق المساهمين والايجار التمويلي.

دراسة المللي (2015) هدفت إلى التعرف إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية وتوصلت الدراسة الى ان طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل عائقاً في الحصول على التمويل من قبل المؤسسات المالية.

أكدت دراسة (Forkuoh and Yao, 2015) على أهمية التأجير كأسلوب بديل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما بحثت في ديناميتا تأجير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تحسين التأجير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال التدخلات الحكومية وغيرها من تقنيات تعزيز التمويل لتحسين تمويل المشاريع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة قوية بين مختلف العوامل الديناميكية للتأجير من حيث خيارات التمويل المتاحة للمشروعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

دراسة فوزية (2015) هدفت الدراسة الى التعرف على أهم المشاكل التي تواجه مؤسسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في مشكلة الحصول على التمويل اللازم وتوصلت الدراسة إلى ان التأجير التمويلي هو عقد لتأجير معدات أو عقارات يتضمن وعد بيع الاصل موضوع العقد في نهاية مدة ذلك العقد.

هدفت دراسة المشهراوي والرملاوي (2015) إلى التعرف إلى المعوقات التي تقف حائلا أمام المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة وقد توصلت إلى عدة نتائج منها: إن غياب التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في انهيارها، كما أن تأخر أصحاب المشروعات في تسديد الأقساط المترتبة عليهم تؤثر في استمرارية مشروعاتهم، بالإضافة إلى ضعف قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إدارة وقتهم بكفاءة.

دراسة (Abu Orabi, 2014) هدفت الدراسة إلى بيان أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات الصناعية في الأردن في الفترة الواقعة ما بين (2002-2011). وقد تم تطبيق الدراسة على جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. توصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتأجير التمويلي على سيولة الشركات، حيث أن 62.6% من التغيرات في الأداء المالي للشركات الصناعية يعزى إلى التأجير التمويلي.

دراسة سلام (Salam, 2013) هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار المالية للتأجير على الأداء المالي لشركتي على مونشينيغ وكوشيتيا في بنغلاديش وكذلك علاقة التأجير التمويلي علاقة

مع العائد على حقوق المساهمين (ROE) في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعائد على الموجودات (ROA) واستخدمت الدراسة الاستبتيان، وتألفت عينة الدراسة من (53) مشروع صغير ومتوسط، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التأجير التمويلي والعائد على حقوق المساهمين (ROE) والعائد على الموجودات (ROA).

دراسة (Helmut, 2012) هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية التأجير كجزء لا يتجزأ من مجموعة الأدوات المخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأيضاً على خلفية ضعف السوق في مجال إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويشرح آليات ومنطق تأجير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويوفر أحدث معلومات السوق المتاحة. وعلاوة على ذلك، تشرح الورقة في شكل ثلاث دراسات حالة عن كيفية دعم التأجير لمشاريع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقنيات تحسين الائتمان. تشمل هذه الأمثلة، المأخوذة من حالات الأعمال الحديثة في أسواق ومنتجات مختلفة للغاية

دراسة (Yang, 2012) تعتبر الصعوبات التمويلية في مشاريع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصين مشكلة عالمية، فقد أصبحت تنمية مشاريع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الرئيسية عنق الزجاجة. وللتأجير التمويلي تأثير في خدمة مشاريع المشروعات الصغيرة والمتوسطة اذ انه يعمل على توسيع قنوات التمويل لمؤسسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويقلل من ضغط الأموال من مشاريع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما انه يشجع الابتكار التكنولوجي لمؤسسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعمل على وتعزيز تنمية الأسواق لمشاريع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

استنتاج من الدراسات السابقة

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة انها تناولت دور التأجير التمويلي وأهميته في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بينما تناولت الدراسات السابقة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاقة التأجير التمويلي بالعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية واتفقت مع دراسة (Helmut, 2012) ودراسة (Forkuoh and Yao) في أهمية التمويل التأجيري كجزء لا يتجزأ من مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتقت مع بعض الدراسات السابقة في بعض نتائجها، كدراسة سلام (Salam, 2013)

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: H0-1 لا توجد مبررات للجوء الى استخدام التأجير التمويلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضية الثانية: H0-2 لا يقدم التأجير التمويلي دعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضية الثالثة: H0-3 لا يعمل التأجير التمويلي على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضية الرابعة: H0-4 لا يواجه استخدام التأجير التمويلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعض المعوقات؟

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، اذ تم الحصول على المعلومات الثانوية عن طريق الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة والأبحاث وعلى رسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة بالموضوع، كما استخدمت الدراسة الاستبانة والتي تم توزيعها على افراد عينة الدراسة للحصول على المعلومات الاولية وكذلك استخدمت الدراسة الطرق الاحصائية المناسبة.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات التي تمارس التأجير التمويلي في المملكة الأردنية الهاشمية والتي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويبلغ عددها 91 مؤسسة مالية وقد تم اختيار عينة عشوائية من العاملين في هذه المؤسسات بواقع (110) موظفا وموظفة.

مصادر جمع البيانات

- 1- المصادر الأولية: البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة بواسطة أداة الدراسة (الاستبانة).
- 2- المصادر الثانوية

تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال الرجوع الى الكتب والمراجع والدوريات والدراسات السابقة المتوفرة في مكتبة الجامعة وبقية المكتبات الاخرى والتي تناولت، التأجير التمويلي والمشروعات الصغيرة وذلك للحصول على المعلومات التي تشكل الإطار النظري للدراسة

أداة الدراسة

قام الباحثان بتطوير أداة للدراسة لغايات جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، موجهة للعاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ثبات اداة الدراسة

تم استخدام معامل كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات اداة الدراسة والجدول رقم (1) يبين ثبات الاداة وبقية المتغيرات، ويتبين من الجدول رقم (1) ان ثبات اداة الدراسي تراوح ما بين 84.6 الى 90.2 وهي اعلى من النسبة المقبولة 60%.
جدول رقم (1): ثبات اداة الدراسة

عدد العبارات	معامل الثبات	المتغير
9	90.2	مبررات استخدام التأجير التمويلي
11	84.6	دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
9	86.5	تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
7	87.5	معوقات استخدام التأجير التمويلي
36	89.2	الاداة ككل

أساليب التحليل الاحصائي

تم ادخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استبانة الدراسة على برنامج (Statistical Package for Social Science) ليتم بعدها معالجتها وفق الاختيارات التي تحقق غرض الدراسة، وتم استخدام الأساليب التالية:

1. **مقاييس النزعة المركزية (measures of central tendency):** استخراج الوسط الحسابي، التكرارات، والنسب المئوية لوصف آراء عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة، وتحديد أهمية العبارات الواردة في أداة الدراسة (الاستبانة)، واستخراج الانحرافات المعيارية لبيان مدى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي.
2. **تحليل (One sample T –test):** لاختبار فرضيات الدراسة
3. **اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha):** لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي شملت عليها الدراسة.

خصائص عينة الدراسة

الجدول رقم (2) يبين خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الخيارات	العدد	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	70	63.6
	انثى	40	36.4
العمر	اقل من 25	14	12.7
	25 الى 35	63	57.3
	36 الى 45	20	18.2
	اكثر من 45	13	11.8
	بكالوريوس	8	7.3
	ماجستير	85	77.3
	دكتوراه	17	15.5
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	50	45.5
	5 الى اقل من 10 سنوات	20	18.2
	11 الى اقل من 15	16	14.5
	15 فأكثر	24	21.8
	بكالوريوس	85	77.3
	ماجستير	17	15.5
	دكتوراه	8	7.3
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	50	45.5
	5 الى اقل من 10 سنوات	20	18.2
	11 الى اقل من 15	16	14.5
	15 فأكثر	24	21.8

يشير الجدول رقم (1) الى ان عدد الذكور بلغ (70) وبنسبة (63.6%) بينما بلغ عدد الاناث (40) وبنسبة (36.4%) اما بالنسبة للعمر فقد بلغ عدد افراد الفئة العمرية (اقل من 25 سنة) (14) فردا وبنسبة (12.7%)، بينما بلغ عدد افراد الفئة العمرية (25-الى 35) (63) فردا وبنسبة (57.3%) اما الفئة العمرية (36-الى 45) فقد بلغ عدد أفرادها (20) فردا بنسبة (18.2%). واخيرا جاءت الفئة العمرية (45 فأكثر) بعدد (13) افراد وبنسبة 11.8% ويشير الجدول (1) الى ان غالبية افراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس اذ بلغ عدد هذه الفئة (85) فردا وبنسبة مئوية قدرها (77.3%) وبلغ عدد حملة درجة الماجستير (17) فردا وبنسبة (15.5%) وبلغ عدد حملة درجة الدكتوراه (8) افراد وبنسبة (7.3%). اما بالنسبة للخبرة فقد بينت البيانات الواردة في الجدول (1) ان ذوي الخبرة (اقل من 5 سنوات) بلغ عددهم (50) فردا وبنسبة (45.5%) وان ذوي الخبرة (5 الى اقل من 10 سنوات) بلغ عددهم (20) اي بنسبة (18.2%) وذوي الخبرة (11 الى اقل من 15) بلغ عددهم (16) فردا بنسبة (14.5%) وذوي الخبرة (15 فأكثر) بلغ عددهم (24) افراد وبنسبة (21.8%).

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول فقرات الاستبانة التي تقيس مبررات التأجير التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	الوصول الى راس المال العامل	3.75	1.09	2	مرتفعة
2	ضعف الهيكل الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.57	1.04	4	متوسطة
3	حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.50	1.04	5	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
4	تملك الادوات والمعدات الأولية للإنتاج	3.21	1.16	8	متوسطة
5	تكلفة الاموال لحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من زيادة	3.22	1.05	7	متوسطة
6	ضمان المشروع من خطر الافلاس	3.59	1.01	3	متوسطة
7	سهول الاجراءات للحصول على التمويل	3.47	1.28	6	متوسطة
8	ادخال اسلوب جديد من التمويل	3.76	1.27	1	مرتفعة
9	توفير فرص عمل جديدة	3.11	1.23	9	متوسطة
	المتوسط الكلي	3.46	0.84		

تم قياس اتجاهات عينة الدراسة حول دعم التأجير التمويلي من خلال العبارات (1-9) في الجدول اعلاه وقد تراوحت ما بين (3.109- 3.764) وتشير جميع هذه المتوسطات إلى اتجاهات ايجابية بالنسبة لمبررات اللجوء الى التأجير التمويلي اذ ان جميع هذه المتوسطات تشير الى موافقة عينة الدراسة على جميع الفقرات بدرجة متوسطة الى مرتفعة ويشير الجدول إلى أن الفقرة رقم (8) التي تنص على: "ادخال اسلوب جديد من التمويل" احتلت المرتبة الأولى بينما احتلت الفقرات رقم (9) التي تنص على: " توفير فرص عمل جديدة، المرتبة الأخيرة.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول فقرات الاستبانة التي تقيس دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
10	يعمل التأجير التمويلي على توفير السيولة للمشروعات	3.85	.76	3	مرتفعة
11	يؤدي التأجير التمويلي الى زيادة ربحية المشروعات	3.06	.97	11	متوسطة
12	يساعد المشروعات الصغيرة من التخلص من قيود الاقتراض	4.36	.76	1	مرتفعة
13	يساعد التأجير التمويلي في نقل عبء الصيانة عن المشروعات	3.77	.89	4	مرتفعة
14	يساعد التأجير التمويلي المشروعات في تجنب مخاطر الملكية	4.06	.74	2	مرتفعة
15	يساعد المشروعات في تكوين الاحتياطات	3.11	1.22	9	متوسطة
16	يساعد التأجير التمويلي في المحافظة على راس المال العامل	3.54	1.07	5	متوسطة
17	يساعد التأجير التمويلي في تخفيف الاعباء المالية	3.22	1.24	7	متوسطة
18	يعمل التأجير التمويلي على تخفيف الالتزامات المالية المترتبة على المشروعات	3.35	1.15	6	متوسطة
19	يعزز التأجير التمويلي المركز المالي للمشروعات الصغيرة	3.20	1.16	8	متوسطة
20	يعمل التأجير التمويلي على خفض تكاليف التشغيل للمشروعات	3.09	1.39	10	متوسطة
	المتوسط الكلي	3.51	0.66		

تم قياس اتجاهات عينة الدراسة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال العبارات (11-20) في الجدول اعلاه وقد تراوحت ما بين (3.055- 4.364) وتشير جميع هذه المتوسطات إلى اتجاهات ايجابية بالنسبة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ان جميع هذه المتوسطات تشير الى موافقة عينة الدراسة على جميع الفقرات بدرجة متوسطة الى مرتفعة ويشير الجدول إلى أن

الفقرة رقم (12) التي تنص على: "يساعد المشروعات الصغيرة من التخلص من قيود الافتراض "احتلت المرتبة الأولى بينما احتلت الفقرة رقم (11) التي تنص على: " يؤدي التأجير التمويلي الى زيادة ربحية المشروعات"، المرتبة الأخيرة.

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول فقرات الاستبانة التي تقيس تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
21	يساعد التأجير التمويلي في زيادة الطاقة الانتاجية للمشروعات	3.13	1.18	9	متوسطة
22	يؤدي الى استثمار الاصول الثابتة	3.96	.74	2	مرتفعة
23	يساعد في خلق اوجه استثمارية متنوعة	4.15	.75	1	مرتفعة
24	يعمل على تحسين المركز المالي للمشروع	3.92	.95	3	مرتفعة
25	يساعد في تفادي المشروعات الازمات المالية	3.81	1.03	4	مرتفعة
26	يسهل على المشروعات مواكبة التطورات التكنولوجية	3.40	1.07	8	متوسطة
27	يساعد في تحديث معدات المشروعات	3.76	.95	5	مرتفعة
28	يعزز التأجير التمويلي من المركز المالي	3.42	1.23	7	متوسطة
29	يعمل التأجير التمويلي على تطوير المشروعات	3.50	1.09	6	متوسطة
	المتوسط الكلي	3.67	0.70		

تم قياس اتجاهات عينة الدراسة حول تطبيق العمليات الجديدة من خلال العبارات (21-29) في الجدول اعلاه وقد تراوحت ما بين (3.127- 4.155) وتشير جميع هذه المتوسطات إلى اتجاهات ايجابية بالنسبة لتنمية المشروعات الصغيرة حيث ان جميع هذه المتوسطات تشير الى موافقة عينة الدراسة على جميع الفقرات بدرجات متوسطة الى مرتفعة ويشير الجدول إلى أن الفقرة رقم (23) التي تنص على: "يساعد في خلق اوجه استثمارية متنوعة" احتلت المرتبة الأولى بينما احتلت الفقرة رقم (21) التي تنص على: "يساعد التأجير التمويلي في زيادة الطاقة الانتاجية للمشروعات"، المرتبة الأخيرة.

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول فقرات الاستبانة التي تقيس معوقات التأجير التمويلي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
30	غياب وضوح اهداف المشروعات	3.94	.95	1	مرتفعة
31	قلة الكوادر المدربة	3.83	.96	2	مرتفعة
32	شح الموارد	3.83	.96	2	مرتفعة
36	افتقار المصدقية في المعلومات	3.58	1.00	4	متوسطة
33	غياب وجود بنية تحتية للمشروعات	3.56	1.11	5	متوسطة
34	ظروف اقتصادية غير ملائمة	3.40	.84	6	متوسطة
35	قصور في البيئة التنظيمية	3.19	1.25	7	متوسطة
	المتوسط الكلي	3.62	0.77		

تم قياس اتجاهات عينة الدراسة حول معوقات التأجير التمويلي من خلال العبارات (30-36) في الجدول اعلاه وقد تراوحت ما بين (3.191- 3.945) وتشير جميع هذه المتوسطات إلى اتجاهات ايجابية بالنسبة لمعوقات التأجير التمويلي ان جميع هذه المتوسطات تشير الى موافقة عينة الدراسة على جميع الفقرات بدرجة متوسطة الى مرتفعة ويشير الجدول إلى أن الفقرة رقم (30) التي تنص على: "غياب وضوح اهداف المشروعات" احتلت المرتبة الأولى بينما احتلت الفقرة رقم (35) التي تنص على: "قصور في البيئة التنظيمية"، المرتبة الأخيرة.

اختبار الفرضيات

نتائج اختبار الفرضية الأولى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار One sample T –test والجدول التالي يظهر النتيجة التي تم التوصل إليها
الجدول رقم (8): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

مستوى الدلالة	قيمة (T) الجدولية	قيمة (T) المحسوبة	درجة الحرية	فروق المتوسط	%95	
					الاعلى	الادنى
0.000	1.978	5.770	109	0.46465	0.6234	0.3050

يشير للجدول (8) إلى وجود مبررات لاستخدام التأجير التمويلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.00) كما ظهر من خلال قيمة (T) المحسوبة) والبالغة (5.770) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.978)، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ويظهر من نتائج التحليل وجود مبررات لاستخدام التأجير التمويلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

نتائج اختبار الفرضية الثانية

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار One sample T –test والجدول التالي يظهر النتيجة التي تم التوصل إليها
الجدول رقم (9): نتائج اختبار الفرضية الثانية

مستوى الدلالة	قيمة (T) الجدولية	قيمة (T) المحسوبة	درجة الحرية	فروق المتوسط	%95	
					الاعلى	الادنى
0.000	1.978	8.076	109	0.51074	0.6361	0.3854

يشير للجدول (9) إلى ان التأجير التمويلي يدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.00) كما ظهر من خلال قيمة (T) المحسوبة) والبالغة (8.076) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.978)، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ويظهر من نتائج التحليل ان التأجير التمويلي يدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

نتائج اختبار الفرضية الثالثة

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار One sample T –test والجدول التالي يظهر النتيجة التي تم التوصل إليها
الجدول رقم (10): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

مستوى الدلالة	قيمة (T) الجدولية	قيمة (T) المحسوبة	درجة الحرية	فروق المتوسط	%95	
					الاعلى	الادنى
0.000	1.978	10.053	109	0.67576	0.8090	0.5425

يشير للجدول (10) إلى ان التأجير التمويلي يساعد في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.00) كما ظهر من خلال قيمة (T) المحسوبة) والبالغة (10.053) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.978)، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ويظهر من نتائج التحليل وان التأجير التمويل يساعد في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

نتائج اختبار الفرضية الرابعة

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار One sample T –test والجدول التالي يظهر النتيجة التي تم التوصل اليها

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

مستوى الدلالة	قيمة (T) الجدولية	قيمة (T) المحسوبة	درجة الحرية	فروق المتوسط	%95	
					الاعلى	الادنى
0.000	1.978	8.448	109	0.62338	0.7697	0.4771

يشير للجدول (11) إلى ان استخدام التأجير التمويلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يواجه بعض المعوقات حيث بلغ مستوى الدلالة (0.00) كما ظهر من خلال قيمة (T المحسوبة) والبالغة (8.448) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.978)، عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ويظهر من نتائج التحليل ان التأجير التمويلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يواجه بعض المعوقات

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج ومن بينها:

1. وجود مبررات للجوء الى التأجير التمويلي من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. ان التأجير التمويلي يعمل على دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. وجود بعض المعوقات تحد من استخدام التأجير التمويلي في الاردن لتمويل المشروعات الصغيرة.
4. اوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق استخدام التأجير التمويلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاردن لما لهذا التمويل من أثر كبير على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها،
5. اوصت الدراسة بضرورة تفعيل التأجير التمويلي كأداة تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة عدد الجهات المتخصصة في التأجير التمويلي وتسهيل اجراءات التمويل بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع

1. بارود واحمد توفيق (2011) معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية دراسة تطبيقية على المؤسسات مالية غير مصرفية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير جامعة الإسلامية غزة كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، ص20، 19، 21.
2. بخيت عيسى (2011) طبيعة عقد الايجار التمويلي وحدوده القانونية، رسالة ماجستير في جامعة محمد بوترة ومرداس، الجزائر
3. طشطوش هابل عبد المولى (2012) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، ص 23
4. الطراونة، احمد محسن (2016) اثر التأجير التمويلي على الاداء المالي للمصارف الاسلامية الاردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط
5. عثمان، بسام احمد (2011). النقل التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات بالسكك الحديدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 27(3).
6. العوض، اكرم وابو كركي بسام (2017) معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مجلد 3 عدد 1.

7. فوزية، ساكر (2015) دور الائتمان الإيجاري في تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير، جامعة الوادي
8. المشهراوي أحمد حسين, الرملاوي وسام أكرم (2015) أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص125-160،
9. المللي قمر (2015) المعوقات التمويلية للمشروعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق
10. Abu Orabi, Marwan. (2014). The Impact of Leasing Decisions on the Financial Performance of Industrial Companies. *Global Journal of Management And Business Research* Vol 14, No 2-
11. Aremu, M. A., & Adeyemi, S. L. (2011). Small and medium scale enterprises as a survival strategy for employment generation in Nigeria. *Journal of Sustainable Development*, 4(1), 56-72.
12. Beck T, Cull R. SME Finance in Africa Policy Research Working Paper 7018. The World Bank Group; 2014.
13. Forkuoh Solomon Kwarteng and Yao Li (2015) Leasing, Alternative Source of Financing for Small & Medium Enterprises (SMES) in Ghana , *British Journal of Economics, Management & Trade* 9(4): 1-9,
14. Helmut Kraemer-Eis Frank Lang (2012) The importance of leasing for SME finance Working Paper 2012/15 E
15. Muhammad Jawad Khalil1, ImtiazAhemad, HarisJaved, Shahzad Atta, Muhammad Nadeem (2017). Impact of lease finance on performance of SMES in Pakistan, *Journal of Management Research and Analysis*, 4(4):133-136
16. Munene, . (2014). *The Effect of Lease Financing on the financial performance of companies listed at the Nairobi securities exchange*. Master theses, School of business, University of Nairobi
17. Ojeka, A., & Mukoro, O. O. (2011). International financial reporting standard (IFRS) and SMEs in Nigeria: perceptions of academic. *International Journal of Research in commerce and Management*, 2(1), 13-20.
18. Salam, A. (2013). Effects of Lease Finance on Performance of SMEs in Bangladesh. *International Journal of Science and Research*, 2(12), 2319-7064

19. YANG Jianpin (2012). The Research on Financial Leasing and China's Small Micro Enterprises , *International Business and Management* Vol. 5, No. 1, 2012, pp. 33-37